حركة حماس وسياسة اللاحرب واللاسلم

د. ابراهيم أبراش*

■ لا غرو بأن الحكومة الفلسطينية الراهنة حكومة جديدة بما تعنيه الكلمة، فمنذ اثنتي عشرة سنة، كانت كل الحكومات السابقة من نفس النخبة السياسية وذات الوجوه تقريبا، الانتخابات أحضرت للتشريعي وللحكومة حركة حماس وهذا يُعد انقلابا حقيقيا، انقلاب حقيقي، في الوجوه وفي البرامج والمرجعيات، ولكن بأدوات تنسب للممارسة الديمقراطية، ولأنها حكومة جديدة في كل شيء حتى الآن فأمر استيعابها من النخبة السياسية ومن الأطراف الاقليمية والدولية يحتاج لوقت وأمر تكيفها مع هذه الأطراف يحتاج لوقت أيضا ان حدث التكيف.

القول بأنها حكومة جديدة لا يتضمن حكم قيمة سلبيا أو ايجابيا بل هو تشخيص ووصف لواقع أهم ملامحه محاولات الحصار والتضييق على الشعب الفلسطيني بكل السبل، والشلل الذي أصاب مجمل النظام السياسي الفلسطيني بسبب ذلك، فلم يحدث في تاريخ الانتخابات الديمقراطية الحقيقية أن تعرض شعب للحصار لأنه مارس حقا ديمقراطيا وفي فترة قياسية جد قصيرة (شهر تقريبا)، هذا الأمر يدفعنا لقراءة متأنية لما يجري ولا يمكن فهم ما يجري الا بالرجوع الى الملابسات الأولى لبداية ما أُطلق عليه المسلسل الديمقراطي والذي تُوج بما سُمي بالعرس الفلسطيني. المتمعن بما يجري بعقلية عميقة تتجاوز لغة الشعارات والعواطف يجد نفسه أمام رزمة من التساؤلات» مثلا: هل بالفعل نعيش مرحلة انتقال ديمقراطي؟ وهل خطاب الديمقراطية في الساحة الفلسطينية خطاب بريء؟ وهل الحكومة الحمساوية هي المحاصرة أم الشعب وما أقام من مؤسسات في عهد الحكومات السابق؟ وما هي استراتيجية هذه الحكومة ان كان لها استراتيجية؟ والأهم من ذلك هل يريد المحاصرون للشعب اسقاط الحكومة الفلسطينية بالفعل؟

أولا: هل اللجوء للانتخابات كان امراً محتوما

لا نريد تكرار ما سبق وان أكدنا عليه من أننا لسنا ضد الديمقراطية من حيث المبدأ، وأن حركة حماس هي فصيل فلسطيني فاعل واكتسب ثقة ناخبيه، كما أننا دوما نؤكد على أن النظام السياسي الفلسطيني منذ نشأته الأولى مع منظمة التحرير وهو يعيش مأزقا متعدد الأسباب والتجليات ومع وجود السلطة تعمق هذا المأزق، مما كان وما زال يتطلب عملية اصلاح شاملة لهذا النظام، اصلاح لنهج وسياسات المجال السياسي لحركة تحرر وطني أكثر مما هو اصلاح سلطة دولة، وآليات اصلاح نظام حركة تحرر تختلف عن آليات اصلاح سلطة دولة مستقلة. أيضا يجب التذكير بان خطاب الاصلاح كان خطابا فلسطينيا قبل أن تصادره الولايات المتحدة والأوروبيون ليجعلوه خطابا خارجيا، ذلك أن فشل القوى السياسية الفلسطينية بالتوصل لآليات اصلاح المجال السياسي لحركة التحرر الفلسطيني على أسس وطنية وبأدوات وطنية منح القوى الخارجية فرصة لركوب موجة الاصلاح الفلسطينية أساسا ليوجهوها لخدمة أغراضهم وهي غير بريئة بالتأكيد، حيث انصبت آليات الاصلاح على بعض مؤسسات السلطة بما يجعلها حالة نقيض وبديل لحركة التحرر وبما يجعلها في حالة غربة عن الشعب. كنا نتمنى لو نجحت دعوات الاصلاح وجلسات الحوار المتعددة بالتوصل لقيادة وحدة وطنية تضع استراتيجية عمل وطني وثوابت وطنية يتم الاتفاق والاختلاف فيها لا عليها قبل دخول متاهة الانتخابات الموجهة خارجيا، ولكن وللأسف فشلت كل جولات الحوار، ليس فقط لأن القوى الخارجية تريد افشال الحوار بل لأن هذه القوى وجدت أدوات داخلية تُسهل عليها المهمة وكانت تعمل على افشال الحوار عن دراية وسبق اصرار أو جهل وسوء تقدير. فشل المتحاورون بالتوصل لمرجعيات حيث كان الوطن والمصلحة الوطنية هو المبتغى والهدف يشكك بامكانية نجاحهم في التوصل لاتفاق عندما تصبح السلطة والسلطة فقط هي المبتغى والهدف؟ هذا لا يعني التبشير بفشل الحوار بل التأكيد بأنه كلما مر الوقت دون التوصل لتفاهم على مرجعيات وثوابت كلما تعقدت وصعبت عملية الحوار.

ثانيا: لماذا الاصرار الأمريكي على اجراء انتخابات؟؟

ولنكن صريحين ودون مكابرة فإن العملية الانتخابية وما يسمى بالمسلسل الديمقراطي لم يكونا تعبيرا عن نضج الوعي الديمقراطي أو عن قناعة راسخة بالديمقراطية لا عند حركة فتح التي كانت تمسك السلطة ولا عند حركة حماس التي كانت تتطلع للسلطة. الانتخابات فرضت كجزء من استحقاقات التسوية، ولأن الحكومات السابقة كانت مأزومة ليس فقط بالفساد الذي ينخرها بل بالاعاقات التي وضعتها في وجهها اسرائيل وحتى أمريكا، فلم تكن تستطيع معارضة المطلب الأمريكي والأوروبي باجراء الانتخابات، ولأن حركة حماس كانت مأزومة بتآكل شرعيتها الجهادية وبمحاصرتها خارجيا، فقد تمسك الطرفان بالانتخابات وتزينوا بزي الديمقراطية وهم في داخلهم يدركون الحقيقة بأن ما يجري هو مخطط خارجي لا علاقة له بالديمقراطية الحقيقية.

وهنا يجب التمييز ما بين السلطة والحكومة، في الوضع الطبيعي يفترض عدم وجود تعارض ما بين السلطة والحكومة باعتبار أن الحكومة هي الأداة التنفيذية للسلطة، في الحالة الفلسطينية الوضع مختلف وقد بان التباين بين الحكومة والسلطة في ظل الحكومة الحالية. في الحالة الفلسطينية أي في ظل السلطة التي أوجدتها اتفاقية أوسلو، السلطة ليست مشروعا وطنيا خالصا بالرغم من صدور قرار تأسيسها من المجلس المركزي لمنظمة التحرير، بل هي مشروع فلسطيني وأمريكي وأوروبي واسرائيلي أو بشكل آخر هي مشروع دولي ونجاح التسوية مرتهن بوجود السلطة، ومن هنا يكون وجود السلطة ضرورة لمن يريد الحفاظ على نهج التسوية كحالة بديلة عن نهج المقاومة المسلحة، وهذا لا يعني التشكيك بالسلطة والقول بأنها تخدم مصالح خارجية، بل ما نريد قوله هو أن السلطة جواد رهان لمن يريد المراهنة على التسوية والشاطر من يحسن ركوب هذا الجواد. فيما الحكومة نتاج وطني أو الفارس الذي يراهن عليه الشعب حتى يمكن توجيه مسار التسوية بالشكل الذي يخدم حقوقنا المشروعة، وأمريكا والخارج يدعمونه بقدر ما يخدم تصورهم للتسوية و السلطة وليس بقدر ما يخدم المشروع الوطني، وهذا يعني بأن وجود السلطة ليس بالضرورة دوما يخدم المصلحة الوطنية. الولايات المتحدة ومن يدور في فلكها لم يكونوا حريصين بان نكون ديمقراطيين ولا يريدون بالانتخابات ان تهيئ الأمور للعودة لنهج السلام، أمريكا كما هو الحال مع اسرائيل خرجتا عن سكة التسوية السلمية منذ مقتل رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين، وبالتالي فإن حديثهما عن الاصلاح والانتخابات وسعيهما لذلك انما بهدف استمرار سلطة فلسطينية تنوب عن سلطة الاحتلال وتتعايش مع حالة من اللاحرب واللاسلم، وحالة السلطة قبل الانتخابات وصلت لدرجة من التردي والخطورة بحيث باتت مهددة بالانهيار وانفلات الأمور من تحت الضبط. فكان لا بد من تحديث أو تغيير في السلطة ولو على حساب حكومة فتح الشريك في تأسيس السلطة، أيضا شعرت الولايات المتحدة ومن يدور في فلكها من عرب وعجم بان حركة حماس في الوقت الذي تتزايد شعبيتها فانها أيضا تعيش حالة من انسداد الأفق واليأس الذي قد يدفعها لقلب الطاولة وتخريب حالة اللاحرب واللاسلم وذلك بتدمير مشروع السلطة، فكانت الانتخابات هي الحل الذي ينقذ السلطة ويستدرج حماس لتصبح جزءا من السلطة. وجود حماس داخل النظام يجعلها أكثر خضوعا للابتزاز، وهنا حدث تقاطع بين أهداف متعارضة أصلا، والشعب العادي ساير الانتخابات، لأنه يريد الانتخابات ليقضي على الركود وحالة العجز اللذين وصلت اليهما الحكومات السابقة وليقيم سلطة قادرة على استكمال المشروع الوطني على قاعدة التسوية العادلة، لأنه لا يمكن لسلطة عاجزة داخليا أن تكون قوية على طاولة المفاوضات، والأمريكيون والاسرائيليون أرادوا الانتخابات ووصول حماس لمحاصرتها ولادخال الساحة الفلسطينية في صراعات داخلية تبعدها عن الهدف الحقيقي لوجودها كفصائل حركة تحرر ضد الاستعمار. ولكن هل دخول حركة حماس للسلطة أخرج النظام السياسي من مأزقه ؟ وهل تملك حركة حماس استراتيجية سلام تمكن من كسر حالة اللاسلم بسلام حقيقي أو استراتيجية حرب تكسر حالة اللاحرب بحرب حقيقية تقضي فيها على اسرائيل كما يطرح ميثاقها؟

ثالثا: ماذا تريد حماس والحكومة الراهنة؟

ان كانت حركة حماس لا تريد الاعتراف باسرائيل ولا بالاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير مع اسرائيل ولا بالمبادرة العربية ولا بقرارات الشرعية الدولية... فلماذا دخلت الانتخابات أصلا وهي تعرف أنها انتخابات سلطة حكم ذاتي مرجعيتها اتفاقات أوسلو؟ وماذا تريد من خلال وجودها بالسلطة؟ الجواب الذي يتبادر للذهن مباشرة هو أنها تريد عكس ذلك أي عدم الاعتراف باسرائيل ومواصلة نهج المقاومة المسلحة والتمسك بالشرعية الدينية والتاريخية؟ ولكن كيف نوفق بين ذلك وبين التزام حركة حماس بالتهدئة لأكثر من عام؟ وكيف يستقيم ذلك مع دعوة حماس لهدنة طويلة المدى؟ وكيف يستقيم ذلك واسرائيل تسمح لقادة حماس بالتنقل العلني داخل الوطن وخارجه وعقد لقاءات وندوات داخل الوطن وخارجه؟ أيضا السؤال الذي يفرض نفسه هل ما يجري اليوم قد فاجأ حركة حماس وبالتالي وقعت في مصيدة أُعدت لها؟ أم كان امر متوقعا وبالتالي فهي تعرف ما تريد وليست منزعجة مما يجري؟ نعتقد بأن حركة حماس لم تدخل الانتخابات عن جهل ورعونة، ربما فوجئت بالنسبة الكبيرة من الأصوات ولكنها كانت راغبة بالسلطة وتسعى اليها، كما نعتقد بان ما يجري من حصار لم يفاجيء كثيرا قادة حماس، لأنهم ليسوا من الغباء السياسي ليعتقدوا أنه بمجرد نجاحهم بالانتخابات فان العالم الخارجي سيغير استراتيجياته ومواقفه تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي وسيشتغل على أجندة حماس السياسية! وقادة حماس يدركون جيدا بان اسرائيل وحلفاءها لم يعارضوا منحنا حقوقنا المشروعة لأننا كنا غير ديمقراطيين وكنا نريد انتزاع حقوقنا بالكفاح المسلح وعندما نصبح ديمقراطيين ونعلن الهدنة سيقدمون لنا هذه الحقوق على طبق من الفضة، وقادة حماس يعلنون دوما بأن الراحل أبو عمار والمنظمة قدموا كثيرا من التنازلات ولم يحصلوا على شيء. مباشرة بعد فوز حماس صدرت عدة اشارات توحي بان لدى حماس استعدادا للتعامل مع اشتراطات التسوية، منها الرسالة التي وجهها وزير الخارجية الدكتور محمود الزهار الى الأمين العام للأمم المتحدة وحديث بعض قادتها عن الاعتراف باسرائيل كأمر واقع أو الاعتراف بالمبادرة العربية، وقد فسرت هذه الاشارات بأن لدى حماس استعدادا مسبقا بالدخول في نهج التسوية ولكنها تحتاج لوقت حتى تستطيع تمرير خطاب التسوية واستحقاقاته السياسية على قاعدتها الشعبية المعبأة بثقافة مناقضة لثقافة التسوية، ومع أننا كتبنا بان اعتراف حماس باسرائيل سينسف الأسس العقائدية لوجودها وسيؤدي لحدوث انشقاق بداخلها، الا أن الغموض ما زال يكتنف خطاب الحكومة الفلسطينية حول التسوية.

واذا ما صدقت توقعات القائلين بان حماس ستنهج نهج منظمة التحرير وتتعامل مع استحقاقات التسوية السلمية في وقت قريب، فإن حركة حماس ستسجل سابقة خطيرة وغير أخلاقية سياسيا وهي استغلال حصار الشعب وتجويعه بل واظهاره بصورة مذلة أمام العالم، وتصعيد خلافها مع حركة فتح، لتوظف ذلك كله كمبرر لتنازلات كانت مستعدة لها أصلا، أي لتقول بأنها لم تتنازل عن ثوابتها الا نتيجة الضغوط التي مورست عليها ولأن هناك مؤامرة داخلية وخارجية لاسقاط الحكومة، وأنها اضطرت للاعتراف باستحقاقات التسوية لأن الوضع الاقتصادي لم يعد محتملا والشعب يضغط على الحكومة لتقديم تنازلات الخ.

مقابل هذا السيناريو هناك سيناريو أكثر احتمالا نتلمس ملامحه أيضا من تصريحات متعددة لقادة حماس بالداخل والخارج، وهو الرفض المطلق للاعتراف باسرائيل أو بالاتفاقات الموقعة. فاذا كانت حماس لا تريد السلام والتسوية ضمن الاتفاقات الموقعة وفي نفس الوقت لا تريد الدخول في مواجهة مسلحة مع اسرائيل وقد ثبت أنها أكثر التنظيمات التزاما بالتهدئة.. اذن ماذا تريد حركة حماس؟

ما نرجحه هو أن دخول حركة حماس للانتخابات كان بهدف اسقاط صفة الارهاب التي ألصقت بها وتثبيت قيادتها للشعب الفلسطيني كبديل عن منظمة التحرير وقيادة الشعب في ظل حالة من اللاحرب واللاسلم، هذه الحالة هي أيضا الوضع المناسب لاسرائيل والولايات المتحدة كما ذكرنا، وعلى هذا الأساس فإن اسرائيل والولايات المتحدة غير منزعجتين لوجود حركة حماس على رأس الحكومة بل يمكن القول بأنهما غير متعجلتين ولا راغبتين بان تعترف الحكومة الفلسطينية التي تترأسها حماس باسرائيل وبالاتفاقات الموقعة، وهذا يعني أنهما لن تعملا على اسقاط الحكومة الفلسطينية بل من مصلحتهما اطالة عمرها ولكن في ظل استمرار حالة الحصار والتجويع لتبقى حكومة تمنح المبرر لاسرائيل للزعم بعدم وجود شريك فلسطيني مما يمكنها ـ اسرائيل ـ من الاستمرار بتنفيذ سياستها للفصل الأحادي الجانب، أيضا ليبقى الشعب الفلسطيني مشغولا بهمه الغذائي وبمشاكله اليومية في الصراع حول السلطة والتراشق بالتهم، أيضا لأنه كما ذكرنا اسرائيل والولايات المتحدة ودول الجوار تريد الحفاظ على مشروع السلطة، والسلطة تحتاج لحكومة، وحكومة تترأسها حركة حماس يضفي مزيدا من الشرعية على السلطة ما دامت هذه السلطة تحت الضبط. اذن هناك مصلحة مشتركة بين طرفين هما في الجوهر أعداء ولكن تجمعهما مصلحة مشتركة في استمرار حالة من اللاحرب واللاسلم وكلاهما يراهن على المستقبل، اسرائيل تعتقد بأن المستقبل لصالحها، حيث ستستمر بسياستها التوسعية بذريعة غياب الأمن ووجود طرف فلسطيني يرفض السلام والتسوية، أيضا تراهن بان استمرار الحصار وعدم الحل السياسي سيجعل مناطق السلطة مناطق طاردة للفلسطينيين وللكفاءات بدلا من أن تكون مناطق جذب وعودة، أيضا حالة اللاسلم واللاحرب هي الحالة التي تتوافق مع الاستراتيجية الأمريكية، استراتيجية ادارة الأزمات وليس حلها لأنه لو حلّت كل مشاكل المنطقة العربية لتفرغت الشعوب العربية للبناء والتعمير وهذا ما لا ترغب به أمريكا والغرب، وحالة اللاحرب واللاسلم حالة مواتية لحركة حماس التي تدرك بأن اعترافها باسرائيل سيجعلها مساوية لغيرها من القوى السياسية التي كانت تنتقدها بل تشكك بوطنيتها، والاعتراف باسرائيل سيسقط عنها الهالة الدينية التي تميزها عن غيرها، أيضا تعتقد حركة حماس بان المستقبل لصالحها مراهنة على نهضة اسلامية آتية لا محالة في نظرها وان هناك وعدا الهيا بنصرة المرابطين في أرض الرباط، وأن المشروع الصهيوني مشروع غير قابل للحياة الخ. ولأن حركة حماس لا تريد حلا سلميا مع اسرائيل ولا تريد الدخول بالمواجهة معها، لأنها تدرك بان اسرائيل أيضا لا تريد سلاما حقيقيا، وحركة حماس أدركت وبعد التجربة بان نهجها الجهادي لا يمكنه أن يدمر دولة اسرائيل ..لكل ذلك فان حركة حماس دخلت الانتخابات لتكتسب شرعية شعبية انتخابية تمسك من خلالها الحكم الى أن يتوفر أمر من اثنين: اما شروط السلام الحقيقي وهو في نظرها انسحاب اسرائيل من الصفة والقطاع والقدس كعاصمة لدولة فلسطينية مع عودة اللاجئين الى ديارهم، واما شرط النصر عندما تضعف القوة الاسرائيلية وتتوحد الأمة الاسلامية، وحيث أن كلا الاحتمالين بعيدا التحقق فان حركة حماس ستبقى على رأس الحكومة الى حين تحقق أحد الاحتمالين، وهنا نفهم قول قادة حماس بان الحكومة ستبقى الى حين تحقيق النصر على الأعداء. من الآن والى تحقيق النصر فإن الشغل الشاغل لحركة حماس سيكون كيفية الحفاظ على وجودها كحكومة للشعب الفلسطيني وستعمل على الحاق كل مؤسسات السلطة بها، وحتى تحافظ على وجودها فستمارس نوعا من البراغماتية والغموض في الخطاب والممارسة دون أن يصل الأمر لكسر حالة اللاحرب واللاسلم، وهي في ذلك لن تجد كثير ممانعة من دول الجوار ومن الولايات المتحدة الأمريكية ومن الأوروبيين وحتى من اسرائيل، هذه الأطراف ستسمح بوصول الدعم الاقتصادي والمالي للفلسطينيين ليس حبا بحماس وبالشعب الفلسطيني ولكن حفاظا على وجود السلطة أملا بفتنة فلسطينية داخلية ولأن وجود السلطة يبعد عن اسرائيل صفة دولة احتلال ويعفيها من تبعات ومسؤوليات دولة الاحتلال.

رابعا: هل سياسة اللاحرب واللاسلم تخدم المصلحة الوطنية؟

اذا كانت الحكومة الفلسطينية غير قادرة على خوض حرب مضمونة النتائج، واذا كانت اسرائيل غير معنية بسلام عادل في اطار الشرعية الدولية، فهل حالة اللاحرب واللاسلم بما تتضمنه من مراهنة على المستقبل تخدم قضيتنا الوطنية؟

حالة كهذه تحقق مصلحة لطرفيها في حالة توازن القوى راهنا وضمان المتغيرات مستقبلا، هذا مثلا ما كان عليه الحال بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الغربي خلال الحرب الباردة (مع وجود حروب بالوكالة)، ولكن في حالة الصراع في فلسطين فموازين القوى راجحة بدرجة كبيرة لصالح اسرائيل، وحيث أن الحاضر هو ماضي المستقبل، فإن حاضر الحالة العربية والاسلامية والدولية لا يبشر بان المستقبل القريب سيتشكل حسب ما نريد ونشتهي. نؤمن ولا شك بعدالة قضيتنا وبالقضاء والقدر وبان الله على كل شيء قدير وبارادة الأمة الخ، ولكننا نؤمن بان السياسة هي صراع بين موازين قوى مادية وملموسة، فحتى الأنبياء والرسل هزموا في معارك عندما لم يعدوا للحرب عدتها، وبالتالي المراهنة على المستقبل في ظل حالة اللاحرب واللاسلم هي مغامرة غير مضمونة النتائج. اذن ما العمل؟

كسر هكذا حالة يكون اما بهجوم السلام أو بهجوم الحرب وفي كلا الحالتين فإن الأمر يحتاج لوحدة الموقف والاستراتيجية على الساحة الفلسطينية اما استراتيجية حرب أو استراتيجية سلام؟ فمثلا حالة اللاحرب واللاسلم التي سادت بين العرب والاسرائيليين ما بين 48 و67 كانت نتائجها وبالا على العرب لأنهم لم يوظفوا هذه الحالة لامتلاك لا استراتيجية حرب ولا استراتيجية سلام، فيما وظفت اسرائيل هذه المرحلة لتقوم بحرب حزيران (يونيو)، ووظفها السادات لاحقا ليقوم بهجوم مزدوج كسر فيه حالة اللاحرب بالحرب (حرب أكتوبر) وكسر حالة اللاسلام بهجوم سلام (زيارة اسرائيل واتفاقية كامب ديفيد). بالتأكيد فان ما قام به الرئيس المصري أنور السادات كسر حالة اللاحرب واللاسلم على مستوى العلاقة بين مصر واسرائيل مع أنه دفع حياته ثمنا لذلك، فيما استمرت الحالة الى اليوم على مستوى الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، أما على مستوى الصراع العربي ـ الاسرائيلي فلم تعد اسرائيل تشعر بوجود صراع على هذا المستوى ودوليا تم تغييب الصراع في اطار صراع مصطنع يسمى بالصراع الحضاري أو بالحرب الصليبية. وحتى لا تؤول حالة اللاحرب واللاسلم على ساحة الصراع في فلسطين الى كارثة وطنية، فإن المطلوب اليوم وبالحاح انجاح الحوار الوطني من أجل التوصل لاستراتيجية عمل وطني تخرج الحكومة الفلسطينية من حالة الانتظار والمراهنة على قادم غير محدد المعالم، فالبشر يصنعون تاريخهم ومستقبلهم، والانتظار دون استراتيجية عمل معناه انتظار من يصنع لنا تاريخنا ومن يحدد لنا مستقبلنا. استراتيجية العمل الوطني لا يبنيها حزب واحد حتى وان كان الحزب الحاكم، بل يبنيها تحالف وطني يؤسس على مبدأ الالتقاء وسط الطريق لمواصلة مشوار انجاز المشروع الوطني، وسواء توافقنا على كسر حالة اللاحرب بالحرب أو كسر حالة اللاسلام بالسلام، فإن الأمر يحتاج لوحدة الموقف، الوحدة الوطنية أمر يمكن تحقيقه بأيدينا وبارادتنا، وحتى لو فرضت علينا حالة اللاحرب واللاسلم فالوحدة الوطنية هي ضمان الحد من النتائج السلبية لهذه الحالة، ان لم ينجح الحوار الوطني في الأسبوع القادم في التوصل لقيادة واستراتيجية عمل وطني أو على الأقل آلية متفق عليها للتوصل لهذه الاستراتيجية فان القوى السياسية المدججة بالسلاح والمعبأة بثقافة العنف ستنشغل ببعضها البعض مما قد يؤدى لحالة شبيهة بالحرب الأهلية، وللأسف بعض مؤشرات هذه الحرب لمسناها خلال الأيام الأخيرة.

* استاذ في جامعة الازهر ـ غزة

وقفة مع «مبادرة القطاع الخاص لأجل فلسطين»

عوني فرسخ*

■ تلقيت من صديق دعوة للمشاركة في مبادرة اتفق على اطلاقها عدد من رجال الاعمال الفلسطينيين المهتمين بالشأن العام، وقد أفاد الصديق أن أصحاب المبادرة في سبيلهم لعقد مؤتمر لدعم مبادرتهم. وبداية الاحظ أن أصحاب المبادرة غالوا في الحديث عن دورهم في بناء اقتصاديات الارض المحتلة سنة 1967 بالقول انهم «ممن تحملوا رسالة التنمية الفلسطينية وتكبدوا اعباء جسيمة في بناء اقتصاد فلسطيني قادر على توفير شروط بقاء وصمود الشعب الفلسطيني على أرضه المباركة. وهو قول يناقض الواقع في الضفة والقطاع المحتلين حيث الاعتماد الاساسي على العمل داخل الارض المحتلة سنة 1948، وعلى «المعونات» الدولية عالية الثمن سياسيا، والتي أوقفت بقرار امريكي لحمل «حماس» على الالتزام باتفاق أوسلو، ابو الكوارث كما وصفه محقا د. علي الجرباوي، استاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت.

ومما يجافي الموضوعية قول المبادرة (ص 2) بأن هناك اجماعا دوليا على اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، في حين ان ما هو مطروح امريكيا، ومتبنى أوروبيا واسرائيليا، انما يستهدف اقامة شبه دولة، فاقدة السيادة على أرضها وحدودها ومياهها الجوفية والاقليمة وأجوائها. دويلة مطلوب من سلطتها، أن تقوم تحت اشراف امريكي ـ صهيوني بمهمتين: ادارة شؤون المواطنين في الضفة والقطاع، وبالتالي اعفاء دولة الاحتلال من واجباتها عملا باحكام اتفاقية جنيف. وقمع المقاومة حماية لأمن اسرائيل. وتجربة السنوات التي أعقبت قيام سلطة حكم الذات سنة 1994 برهان على ذلك.

ولقد تضمنت المبادرة (ص 3) القول برفض الضغوط التي تمارس على الدول العربية والصديقة لمنعها من تقديم معونات للسلطة وللشعب الفلسطيني، ورفض التهديدات التي تمارس على البنوك لمنعها من تحويل أموال المساعدات. ويقينا انني مع هذا الرفض بشقيه ولكن حين يصدر مثل هذا القول عن رجالات القطاع الخاص الفلسطيني، وبينهم العشرات من أصحاب الملايين، ان لم نقل المليارات، فامر يدعو للتساؤل عما فعله رجال الاعمال واصحاب الثروات في التصدي لحملة التجويع والتركيع التي يتعرض لها الصامدون في الضفة والقطاع. وهل كثير على اصحاب المبادرة لو انهم قدموا قرضا بمليار دولار للسلطة الفلسطينية لحل ازمتها؟ وأليس من أولى مهامهم وضع استراتيجية الاعتماد على الذات ماليا لتوفير استقلالية القرار الوطني الفلسطيني من ضغوط مقدمي «المعونات» الاجانب، وتأثيرات «نصائح» الرسميين العرب الساعي بعضهم لاستغلال معاناه الفلسطينيين تحت الحصار في تمرير مبادرات تصفية الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة تجاوبا مع المخطط الامريكي ـ الصهيوني.

واليس من الأجدى لو ان مبادرة القطاع الخاص أوصت بوضع أسس نظام «ضريبة تحرير» تحصل من كل فلسطيني حيثما كان موقع عمله، بنسب تصاعدية بحد أدنى 5 % من دخله السنوي، وتضمنت برامج تطوير امكانيات ومناهج جامعات ومعاهد الضفة والقطاع لمواكبة ثورة المعلومات وتأمين متطلبات تطوير القدرات المعرفية والعلمية لعشرات آلاف الشباب وتأهيلهم في مجال تكنولوجيا المعلومات وتوفير فرص عملهم في الاقطار العربية بدلا من تسخيرهم في تنمية الاقتصاد الصهيوني؟

وتتحدث المبادرة (ص 3) عن تحويل نتائج الانتخابات الفلسطينية والاسرائيلية الى فرصة للخروج من دوامة العنف والمواجهة واستئناف المفاوضات لانهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. والقول بذلك يتجاهل الحصاد المر لسنوات التفاوض الماراثونية التي خاضها فريق اوسلو، ولم تؤد لتحرير شبر واحد من تراب فلسطين، فيما أتاحت لاسرائيل فرصة تكثيف الاستيطان واقامة مئات الكيلومترات من الطرق الالتفافية. فضلا عن أن المتطلعين لاستئناف المفاوضات يتجاهلون أن التهافت على التفاوض دون امتلاك اوراق ضغط فاعلة لا يزيد الصهاينة الا تشددا وبالتالي تواصل مسلسل التنازلات المجانية. في حين أن تصعيد المقاومة فرض خروج الصهاينة القسري من جنوبي لبنان، واضطرهم لاعادة الانتشار في قطاع غزة.

وتتحدث المبادرة (ص 3) عن التسلح ببرنامج سياسي ينسجم مع القرارات الدولية والمبادرة العربية، دون التنبه لكون مبادرة القمة تنطوي على اعتراف ضمني باسرائيل، وعلى تجاوز القرار 194 بالحديث عن حل عادل لقضية اللاجئين. فضلا عن أن لا اسرائيل ولا الادارة الامريكية، حليفتها الاستراتيجية، تجاوبت مع المبادرة العربية برغم انقضاء قرابة اربع سنوات على اطلاقها. وفيما تدين المبادرة جدار الفصل العنصري خلت تماما من الدعوة لتفعيل قرار محكمة العدل الدولية بعدم مشروعيته، تماما كما خلت من أي ذكر لمحاولات تهويد النقب الجارية، والتي هي محاولة اختبارية لتهويد الجليل.

وفي تحديد اولويات أهداف البرنامج الوطني للسلطة الوطنية (ص 4) ورد القول: التصدي للمشروع الاسرائيلي لرسم الحدود وفرض حل من جانب واحد. والسؤال المحوري: كيف يكون ذلك، هل باستئناف المفاوضات وقد ثبت عجزها بفعل الخلل الاستراتيجي في ميزان قدرات وادوار المفاوضين العرب؟ أم بمطالبة المجتمع الدولي بأن يتحمل مسؤولياته كما اعتاد القول اركان نهج أوسلو؟ أم بتطوير وتصعيد المقاومة التي صوت لصالحها غالبية المواطنين في الضفة والقطاع المحتلين، ومع ذلك لم تأت «مبادرة القطاع الخاص على ذكرها؟!!

وفي الحديث عن اصلاح المنظمة (ص 5) ليست هناك ادنى اشارة الى اعادة تصويب الميثاق الوطني وانتشاله من المسخ الذي الحقته به الزفة التي اقامها المجلس الوطني في قطاع غزة بحضور الرئيس الامريكي السابق كلينتون. كما خلت المبادرة من أي ذكر لاعادة تشكيل المجلس الوطني على اساس الانتخابات وليس المحاصصة الفصائلية.

وأخيرا لا بد من التذكير بان ما يسمى «هيئات المجتمع المدني» في الضفة والقطاع المحتلين تعتمد غالبيتها على تمويل مؤسسات أمريكية واوروبية. وهو تمويل غير متحرر من الاشتراطات السياسية، وأي دور لعناصر هذه الهيئات متأثر باشتراطات الممولين. ومن هنا يغدو في غاية الأهمية التحذير من انعكاسات ارتباطات أصحاب دكاكين الارتزاق من التمويل الخارجي على القرار السياسي الفلسطيني. وتعلمنا التجارب العربية المعاصرة، في أكثر من دولة، ضرورة اليقظة تجاه الدور السياسي لرجال وسيدات الاعمال في مرحلة تراجع دور الرأسمالية الوطنية لصالح الكمبرادور والليبراليين الجدد المتأمرك غالبيتهم والمتصهين غير قليل منهم.

* كاتب فلسطيني يقيم في الامارات

من نواب المخدرات الى نهب البنوك:

برلمان الطوارئ المصري لحماية الاستبداد والفساد

يسري حسين*

■ تعرض حزب العمال الحاكم في بريطانيا لهزة شديدة، نتيجة تراجعه في الانتخابات المحلية وارتفاع صوت أحزاب المعارضة المحافظة والليبرالية، التي حققت نسبة عالية من المقاعد داخل الحكومات المحلية والبلديات.

لم ينتظر توني بلير رئيس الوزراء وزعيم الحزب الحاكم كثيرا، اذ أسرع في خطوة سياسية وقائية لتجديد حكومته للرد على ما جرى من انتكاسة في الانتخابات المحلية. أعلن بلير حركة تنقلات هي الأشمل على حكومته فأقال وزير الداخلية تشارلز كلارك وأبعد وزير الخارجية جاك سترو، ونقل وزير الدفاع، وأحدث تغييرات شاملة في المواقع الوزارية مثل التجارة والتعليم. ولم يترك رئيس الوزراء موقعا داخل حكومته على حاله، حتى يجدد ثوبه الحكومي أمام الرأي العام لاقناعه بقدرته على الاستمرار.

ترتب على الانقلاب الأبيض الذي قاده بلير هزة واسعة في دوائر الحكم، حتى تبدو الحكومة وكأنها جديدة وشابة لامتصاص حركة التمرد داخل الحزب الحاكم نفسه، واقناع البريطانيين بان النظام يستجيب لنداء التغيير.

وأذكر كلمة للزعيم الراحل جمال عبد الناصر قالها بعد نكسة حزيران (يونيو) عام 1967 وبعد مظاهرات الطلاب في عام 1968، اذ قال ان الشعب يريد التغيير وانا معه وقدم عقب خطاب شامل له بيان 30 آذار (مارس) مجموعة قوانين لصالح الصحافة والحريات، استجابة لنداء الشعب بالتغيير والتعديل وتجديد الوجوه الوزارية.

والمصريون منذ وصول الرئيس مبارك الى الحكم يطالبون بالتغيير، لكن القيادة لا تنصت ولا تستجيب لهذا النداء. وكانت آخر استجابة عكسية لمطالب الحريات والاصلاح السياسي، تجديد الحكومة لاستمرار قانون الطوارئ المفروض أيضا منذ ربع قرن كذلك الغاء الانتخابات المحلية. وهكذا تكون الديمقراطية على الطريقة المباركية والتي تقول لا خضوع ولا استسلام ولا اعتراف بارادة الشعب ومن لا يعجبه ذلك يضرب رأسه في الحائط!. والمصريون بالفعل يضربون برؤوسهم في حائط الجمود السياسي والاجتماعي والاقتصادي منذ ربع قرن، حيث لا توجد في الافق علامات على ان الرئيس سيخضع لرغبة الرأي العام، فهو ليس بلير فشعبه مطيع، ولديه برلمانه الجاهز والذي يستجيب لمطالبه ويوافق على تقييد الحريات وخنق حركة التعبير، بأغلبية مزيفة في البرلمان دائما تنحاز الى اجراءات القمع والديكتاتورية.

ورغم خطوة توني بلير السياسية الجريئة فان التمرد عليه لا يزال مستمرا. ويرى الرأي العام ان رئيس الوزراء هو الذي عليه الرحيل عن المسرح السياسي نتيجة سلسلة من الأخطاء، بدأت بالحرب على العراق واستمرت في الاخفاق لمعالجة القضايا الداخلية مثل الأمن والصحة والتعليم مع انتشار الفساد والفضائح الأخلاقية. وفي البيئات الديمقراطية من يفشل يرحل، أما في بلادنا فان الفاشل يستمر لان الأمن يدعمه والبرلمان بأغلبيته الكاسحة يقف بجواره.

والفساد البريطاني لا يمكن مقارنته بالعربي، أو ما يحدث في مصر، فلا يوجد في بريطانيا من هرب بالمليارات الى الخارج، أو ان يتحول مندوب اعلانات خلال فترة قصيرة الى مليونير، عبر الغش والفساد وعمليات النصب والاحتيال.

ان القانون البريطاني يضبط الفاسدين من المنبع ويمنع نموهم، وهناك حرمة للمال العام. والفساد الذي نتحدث عنه في بريطانيا لا يتجاوز ما حدث في حكومة المحافظين السابقة عندما حصل وزير هو تيم هاملتون على رشوة من رجل أعمال لا تتجاوز عشرة آلاف جنية استرليني. وكان لكشف الفضيحة سقوط حكومة جون ماجور بالكامل، التي لاحقها ملف الفساد بهذه العينة وطاردها حتى أسقطها الرأي العام في انتخابات عام 1997.

والظاهرة المصرية في رفض التغيير والتشبث بمقاعد السلطة، تعود الى منطق سياسي يرى بانه ليس للشعب حق الاعتراض أو التدخل